التغلب على مستوى التطور الاقتصادي المتدني

كتب كيفورما ماليما رئيس دائرة الاقتصاد في جامعة دار السلام وعضو اللجنة المركزية للحزب الثوري التنزاني مقالا في مجلة "تضايا السلم والاشتراكية" تعرض فيه الى الطريق الذي يجب ان تسلكه الدول النامية من اجل تصفية تخلفها الاقتصادي. وفيما يلي نقدم مقدمة هذا المقال.

في هذا السياق تفهم ستراتيجية التنمية على انها برنامج العمل الشامل، الذي يستدف التغلب على مستوى التطور المنخفض، فالمستوى الواطيء لاجمالي الناتج الوطني بالنسبة للفرد الواحد من السكان، هو السمة التي تطبع عموما بلدا كبلدنا، باعتباره ضعيف التطور. والفاعلية المنخفضة للاقتصاد تكون مصحوبة بالفاقة الجماهيرية وسوء التغذية، والجوع وشروط العيش السيئة.

وانتشار الامراض فالدخول غير الكافية ابدا، لا تسمح لاكثرية الشعب في المدينة والريف، بان تعيش في ظروف مقبولة على الاقل. ومن الواضح تماما انه لا بد من اجراءات سريعة، حازمة، واسعة المدى، تمنح الجماهير الشعبية والجيل الجديد الامل والثقة في الغد، في مستقبلها.

يرى علم الاقتصاد البرجوازي ان البلدان ضعيفة التطور قد وقعت اسيرة نوع من "حلقة فاقة مفرغة" اي بكلمة اخرى ان شعوبها فقيرة لانها فقيرة. ومن ثم يبرز السؤال التالي: كيف يمكن لهذه البلدان ان تحطم هذه الحلقة وتبدأ التطور؟ يجيب العلماء البرجوازيين ان ذلك يتطلب التغلب على الكثير من المعوقات، مثل المستوى الواطيء للتراكم ونقص العملات الاجنبية والضعف التكنولوجي، وعدم كفاية الكوادر المدربة والقيم الثقافية البالية، والظروف الطبيعية غير المواتية. بل انهم يقترحون ان يكون عدد السكان متكيفا مع احتياجات التنمية. وباختصار فان اسباب الفاقة في البلدان ضعيفة التطور تعزى بمعظمها ان لم نقل بكاملها، الى تاثير العوامل الداخلية . ولكن، ومرة اخرى، يمكن التساؤل: هل ينبغي اعتبار المستوى المنخفض للتراكم، ونقص الكوادر الكفؤة .... الخ سببا للمستوى المنخفض للتطور ام نتيجة؟ ان من غير الممكن فهم الاسباب ا لاساسية للتخلف، الا اذا تجاوزنا اطار التناول البرجوازي وفحصنا هذه الظاهرة من مواقع جذرية تقدمية...

ان النظريات البرجوازية المتعلقة بمستوى التطور المنخفض لم تكن قادرة على مساعدتنا في صياغة الستراتيجية والسياسة الناجعتين للتطور، ولا حتى في تشخيص مصادر التخلف ذاتها لبلداننا. بل ان بعض الدعاة البرجوازيين توصلوا الى خلاصة مفادها ان لا قدرة على التطور الا لاجناس معينة من الناس. وقد اثر هذا الموقف العنصري، الى حد كبير، على سياسة "المساعدة" التي تنتهجها الدول الراسمالية والامبريالية وكذلك المنظمات الدولية التي تسيطر عليها. فليما يتعلق ب "المساعدة" الراسمالية والامبريالية للبلدان ضعيفة التطور وباستخدامها، تتجلى المفارقة في انه كلما حصلت هذه البلدان على "مساعدة مالية وتكتيكية اكبر، كلما غدت اكثر مديونة ، وبالتالي اعمق تبعية. ان الدول التي حصلت على "المساعدة" الدولارية الاكبر، تواجه، الان مصاعب الاكبر في اطفاء الديون. وتبقى محنة الجماهير الشعبية كما هي، بينما تجني النخبة ثمار تحولها الى كومبرادور.

ان الامبريالية ودعاتها يحاولون اخفاء حتى الحقيقة الواضحة، حقيقة ان ايًّا من البلدان الفتية السائرة في الطريق الراسمالي منذ الحرب العالمية الثانية، لم يحرز - من الزاوية الواسعة، اي من زاوية تصفية فقر الجماهيري والامراض والامية - نجاحا في التنمية. كما انه ليس مصادفة ابدا، ان البلدان ضعيفة التطور، جميعها عمليًّا، كانت في الماضي، او هي حتى اليوم مستعمرات او توابع للدول الراسمالية والامبريالية المتقدمة. ومما يلفت النظر ايضا هذا الترابط العميق بين مستوى التطور المنخفض لبلدان افريقية واسيوية وامريكية لاتينية وتطور وسياسات البلدان الراسمالية المتقدمة والامبريالية.

واود في هذا لصدد ان اذكر، قبل كل شيء بان تطور الراسمالية في اوروبا وامريكا الشمالية كان في المراحل المبكرة مصحوبا باغتصاب قيم مادية هائلة في بلدان افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية، وبنهب واستعباد هذه البلدان على نحو مكشوف وابادة السكان الاصليين. وقد شكل هذا كله ايضا عقبة خطيرة امام تراكمها الأوّلي من راس المال عندما احرزت الاستقلال.

ورغم ان طابع هذا الاستغلال قد تغير فيما بعد مع نمو التجارة والعلاقات الاقتصادية المتبادلة فان سماته الرئيسية بقيت على حالها. فالدول الاستعمارية الراسمالية والامبريالية استغلت تمزق البلدان ضعيفة التطور، كما استغلت تفوقها هي عسكريًّا واقتصاديا ودبلوماسيا ففرضت تقسيما دوليا للعمل ملائما لها، ولكنه ضار بشكل واضح بالبلدان ضعيفة التطور وفرضت عليها دور منتجي المواد الاولية، واستحوذت لنفسها على دور منتجي ومجهزي البضائع الصناعية، وهكذا حدث ان اكثرية بلداننا تنتج مالا تستهلك وتستهلك في الجوهر ما لا تنتج وتملي الامبريالية اسعار لصادرتها نحسبه بل كذلك صادرات الدول ضعيفة التطور. وكل محاولة لتغيير هذا النظام جذريا تجابه مقاومة قاسية تصاحبها في الغالب تهديدات بالتدخل العسكري وضغوط اقتصادية ودبلوماسية. فليس غريبا ان تتشكل شروط التجارة الدولية منذ سنين طويلة، بصورة لا تخدم البلدان ضعيفة التطور مطلقا. ذلك ان النظام الراسمالي لا يمكن ان يتغير، بسبب من طبيعته، الا اذا حقق ارباحا متصاعدة باستمرار.

ولكن كيف السلوك في مثل هذا الوضع من اجل التغلب على المستوى المنخفض للبلدان ضعيفة التطور؟ من الضروري اولا تنويع الاقتصاد الوطني بسرعة من اجل تحفيز النمو استنادا الى القاعدة المحلية وعلى اساس الامكانات الداخلية. وهذا يتطلب الحد المستمر من الاعتماد على تجهيزات انواع البضائع الاجنبية غير الضرورة وعلى خدمات الاخصائيين الاجانب. ومن المهم جدا ان يجري في كل بلد ضعيف التطور تحفيز المشاركة الفعالة للجماهير الشعبية - في الانتاج وفي اتخاذ القرارات ومن ثم اطلاق الطاقات الضخمة لقدراتها، ومساعدتها على ابداء مهارتها وبدأبها وميلها الى التعاون، وقدرتها على التعلم من الممارسة وعلى تبادل الخبرة، ومساعدتها على التعبير عن وعيها السيا سي ومسؤوليتها الاجتماعية. ومن الواجب اخيرا خلق نظام للانتاج موجه قبل كل شيء لتامين الغذاء والسكن واللباس للعمال والفلاحين وقادر على توفير الاحساس لديهم بالطمانينة الاجتماعية.

يتبين من هذا منطقيا ،انه اذا ارادت البلدان ضعيفة التطور التغلب على مستوى تطورها المنخفض فعليها ان تقطع (بالتدريج في بعض الحالات، ومرة واحدة في حالات اخرى) وشائج التبعية التي تشدها الى العالم الراسمالي، الى الدول الامبريالية وسيعنى هذا بالنسبة لافريقيا مثلا، التخلص من النير الاستغلالي للوحوش الذين ظلوا ينهبوننا طيلة قرون. وبالنسبة للنمط الجديد من الانتاج الذي يتجه نحو تأمين الاحتياجات الملحة للجماهير وليس الارباح والتطلعات الانانية الجشعة لنخبة قليلة العدد، فان التنظيم الانتاجي والاقتصادي المستند الى التطور الاشتراكي، هو وحده الذي يمكن ان يخدم هذه الاهداف. وبالنظر الى كون مفهوم الاشتراكية يضمن لحيانا معنى مغايرا ويشوه، فلا بد من بضع كلمات اخرى للتوضيح. ان ما نعنيه هو الاشتراكية الوحيدة القائمة واقعيا التي وضعت حدا للجوع، وجعلت من العبيد بشرا وتلك هي اشتراكية ماركس ولينين. واذا كان لا بد من الاقتد اء بنموذج، فان على المرء ان يختار النموذج الافضل. الا ان استخلاص العبر من تجارب الاوائل في خوض هذا الدرب الشاق شيء، والتقليد الاعمى للغير وتجاهل التحليل التفصيلي والنقدي للظروف الموضوعية التي يتصف بها هذا الوضع الملموس او ذاك شيء اخر تماما.

تحت المجهر

لا يصح الا الصحيح

ينظر المحللون السياسيون والاقتصاديون الى انفصام "التحالف" بين الصين الشعبية واليابان باهتمام له ما يبرره. واليابان كانت الدولة الوحيدة من المانيا كانت مجموعة الدول الاشتراكية التي سارت في ركب السياسة الصينية المعادية للاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي الاخرى. واليابان تبنت طوال عشرين سنة الخط الصيني المناوىء لخط الاكثرية الساحقة من فصائل الحركة الثورية والعمالية العالمية.

وانتقاد اليابان للسياسة الصينية وابتعادها عن خطها دليل جديد على الطريق المسدود الذي تسير عليه السياسة الصينية ومؤشر اخر على الافلاس الحتمي الذي ستمنى به هذه السياسة في نهاية المطاف.

المهم هنا ان انتقاد اليابان لسياسة الصين قد ادى الى وقف جميع المساعدات الاقتصادية الصينية لليابان بل واكثر من ذلك وكما تقول مجلة "الاكسبرس" الباريسية فان "الخبراء الصينيين قد انسحبوا من اليابان دون سابق انذار محرقين او اخذين معهم كل الوثائق والملفات التكنيكية التي كانت تحت اشرافهم".

وسيؤدي هذا الاجراء الصيني الى تعريض الاقتصاد الياباني الى جملة من الصعوبات التي ستترك اثرها على اوضاع المواطنين اليابان. وفي هذا تاكيد جديد على زيف الادعاءات الصينية [illegible] العلاقات الصين مع الدول [illegible] بمبادىء الاخلاص [illegible] الاشتراكية العالمية [illegible] الشعوب المناضلة من [illegible] تحررها الاقتصادي.

ان التطورات الاخيرة التي حصلت في العلاقات الصينية - اليابانية يمكن ان تكون حافزا لدفع القادة اليابان الى العودة الى الطريق الصحيح والانسجام مع خط الحركة الثورية العالمية والتخلي عن معاداة السوفيات والمعسكر الاشتراكي العالمي فهذا هو الطريق الوحيد الذي يثبت من يسير عليه، عمليا، اخلاصه لقضية انتصار الاشتراكية في بلاده وفي العالم اجمع.

ابو فجر

ازدياد واردات أميركا النفطية

بينت معطيات وزارة الطاقة الاميركية ان اعتماد الولايات المتحدة على البترول الاجنبي سيزداد في السنوات القادمة. وتشير هذه المعطيات الى ان واردات النفط ستزيد عن الرقم القياسي الذي حققته في السنة الماضية الا وهو ٨ ملايين و ٧٠٠ الف برميل في اليوم.

ويتوقع خبراء "مؤسسة الابحاث في الصناعة البترولية" الاميركيون ان تبلغ واردات اميركا من النفط عام ١٩٧٩ اكثر من ١٠ ملايين برميل يوميا، بغض النظر عما اذا امكن تنفيذ مشروع الرئيس كارتر حول ايجاد مصادر جديدة للطاقة ام لا. والسبب في ذلك هو ان الطلب على النفط سيزداد كثيرا عن امكانيات الانتاج المحلي.

بوادر اتجاه خطير في الاقتصاد العراقي

انشات صحيفة "انترناشونال هيرالد تريبون" في عددها الصادر في ٧٨.٨.١٠ مقالا لمراسلها في بغداد خصصته لبحث التغيرات في السياسة الاقتصادية للعراق. وقال الكاتب ان العراق الذي يحصل سنويا على الاف الملايين من الدولارات من عائدات النفط قد اخذ يعمل بالتدريج على فك ارتباطاته الاقتصادية مع الدول الاشتراكية وتعزيزها مع الغرب

ويشير الكاتب الى ان واردات النفط من الدول الشرقية قد انخفضت منذ سنة ١٩٧٣ من ٢٥ بالمئة من مجموع الواردات الى ٩ بالمئة في حين تضاعفت وارداته من اميركا وفي نفس الفترة ٩ مرات".

هذا ويعرب المحللون الاقتصاديون عن قناعتهم بان مركز ثقل تعاون العراق الاقتصادي والسياسي سينتقل الى دول الخليج النفطية وان علاقات العراق السياسية مع هذه الدول تسير الى التحسن الكبير بعد ان كانت تتسم بالعداء الشديد في السنوات السابقة.

ويربط المراقبون هذه التطورات في علاقة العراق الاقتصادية بالنهج السياسي الذي يتبعه حكام العراق سواء في المجال الداخلي والمتمثل بالعمل على كبت وارهاب القوى السياسية الاخرى في البلاد او على النطاق العربي وتقاربهم من حكام دول الخليج الرجعيين وشاه ايران.

ان تحليلات الصحافة الغربية هذه يجب ان تدق ناقوس الخطر لدى كل الحريصين على مستقبل الثورة في العراق والمعنيين حقا باستمرار تطورها. واستمرار النهج المساند في العراق حاليا لن يساعد الا على اضعاف مسيرة الثورة العراقية وتعريض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في هذه البلاد الى خطر الانتكاسة وسيضعف من مكانة وهيبة العراق لدى الجماهير العربية.

٣ ملايين عاطل عن العمل في فرنسا سنة ١٩٧٧

باريس - اعلن مكتب التوظيف القومي الفرنسي (وهو مؤسسة حكومية) ان عدد العاطلين عن العمل في البلاد قد بلغ ٣٠٢٨٥٤٥ شخصا في عام ٧٧ وقد ازدادت نسبة البطالة عن العام السابق ٤ر٤ بالمئة.

وكانت زيادة نسبة البطالة بين الذكور اكثر منها بين الاناث حيث بلغت في الحالة الاولى ٨ر٥ بالمئة وفي الحالة الثانية ٧ر٧ بالمئة